الخلل وهو ظاهر عبارة بن الموازالاتية او يقيضها قولان
وثانيهما هو الموافق لقول المولف وتارك سجدة من كما وله
لا تجزيه الخامسة ان تقدها ص لا سهوا فيأتي الجالس ه
بركعة ويعيدها المتبع ش اي فلا تبطل صلاة من حكم الجلوس
فقام سهوا ولا صلاة من حكمه اتباع فجلس سهوا لكن يأتي
الجالس سهوا بما امر به من اتباع الامام بركعة اذا استمر على
اعتقاده ذلك ويعيد الركعة المتبع للامام فيها سهوا بما
امر به من الجلوس لتيقنه انتفا الموجب اذا تبين له خطا
يقينه ولا تجزيه ركعة السهو على اصل المشهور وقيل تجزيه
وهو الجاري مع مفهوم قول المولف الاتي لا تجزيه الخامسة
ان تقدها قوله فان خالف عمدا اي ان لم يكن ساتا ولا
بدليل قوله كتبع تاول وجوبه على المختار فان كلام اللخمي
هو المذهب وقوله فان خالف اي احدهما لا بعينه وقوله
عمدا حقيقة او حكما كمن خالف جهلا فانه يلحق بالعامد
ثم الافصح ان يقال وان خالفا لان العطف بالواو قالا فصح
المطابقة وتقدم تقييد البطلان فيهما اذا لم يتبين ان ما
فعل كان من المخالفة موافق لما في نفس الامر فقوله بطلتا اي
تهيات للبطلان لا بطلت بالفعل والا لورد عليه صورة الصحة
وان قال فمن لموجب صحت لمن لزمه اتباعه وتبعه ه
ولمقابله ان سبح ص كما فرغ من بيان اللازم للماموم بين
قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما يترتب على من خالف
شيأ مما امر به عمدا او سهوا شرع في بيان احكامهم بعد
السلام فقال وان قال الخ والمعنى ان الامام اذا

قال

قال بعد السلام لمن تبعه في الخامسة ولمن جلس ولم يتبعه
انما قمت لموجب وذلك لاني استقطت النافلة ونحوها ولم
افعل ذلك سهوا فان الحكم ينقسم باعتبار الماموم بين خمسة
اقسام من يلزمه اتباعه بان يكون من احد الاقسام الاربعة
وتبعه كما امر به او جلس سهوا لكن يأتي بركعة كما مر ه
ومقابله وهو من تيقن انتفا الموجب وجلس فتصح صلاتهما
لكن صحة صلاة من جلس لتيقن انتفا الموجب شروطه
بان يسبح للامام والا لم تصح صلاته ويعيد ابدا ويزاد
شرط على التسبيح ولم يتغير تيقنه بدليل قوله لا لمن لزمه
اتباعه في نفس الامر الخ بان استمر على يقينه وتكذيب العا
والقيد الاول لسحنون والثاني لابن المواز فان تغير يقينه
فهو قوله لا لمن لزمه الخ فقوله ان سبح قيد في مقابله فقط
خلافا لت ص كتبع تاول وجوبه على المختار ش لما قدم ان
من خالف ما امر به من الجلوس وقام عمدا بطلت صلاته ه
وكان بظاهره يشمل العالم والجاهل وهو الجاري على المشهور
من الحاق الجاهل بالعامد افاد ان اللخمي اختار فيه الصحة
فشبه بقوله صحت قوله كتبع الخ والمعنى ان من تيقن انتفا
الموجب وتبعه جهلا مقاولا وجوب الاتباع فان صلاته
صحيحة على ما اختاره اللخمي اي كصحة صلاة متبع فقوله
على المختار يتعلق بالمعنى الاول ص لا لمن لزمه اتباعه
في نفس الامر ولم يتبع ش وهذا خارج من قوله صحت ومعنى
ذلك ان من جلس متيقنا اي مستندا انتفا الموجب ثم لم يوافق
ظنه وتبين له خطا نفسه فان صلاته تبطل فيهذا يفارق

Copyright © King Saud University